تعقُّبات حديثية لأبرز مسائل الجرح والتعديل وعلم الرجال في فصل "انتصار أهل الحديث" من كتاب "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" لجورج طرابيشي

إعداد:

د. نورة بنت عبد الرحمن بن محمد العبدان

أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية

كلية التربية بالمزاحمية – جامعة شقراء

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

كتبتُ هذا البحث من جملة التعقبات على الكاتب جورج طرابيشي –في كتابه "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، في الفصل المتعلق بـ" انتصار أهل الحديث"؛ صيانةً لعلم الجرح والتعديل، ورجال السنة النبوية المشرفة، والذود عن ساحتهم المطهرة؛ فقد دوَّن الكاتب عدة مغالطات فيما يختص بفن رواية الحديث، وعلم الجرح والتعديل –علم الرجال، فذكر أن معيار التوثيق أو التعديل والجرح ذاتي محض، وزعم بأن الإمام أحمد لم يتردد في أن يقلب معايير الصحة في الحديث، وكلامه في رواة مسند الإمام أحمد، و(عبد الله) ابن الإمام أحمد، واتهامه للقطيعي بالوضع والكذب. ففنَّدتُ هذه المغالطات، وتعقَّبتها ببيان الصواب من منهج رجال أهل الحديث –رحمهم الله –تعالى.

Research Summary:

(Hadith Comments on the Book of Tarabishi), in his book "From the Islam of the Qur'an to the Islam of Hadith", in the chapter related to "The Victory of the People of Hadith", this Comments for the most

prominent matters related to the science of dobut and modification - the art of hadith narration -.

I wrote this research among the comments on the writer George Tarabishi - in his book "From the Islam of the Qur'an to the Islam of Hadith", in the chapter related to "The Victory of the People of Hadith" -, in order to preserve the science of doubt arising and modification, and the men of the honorable Sunnah of the Prophet, and defending their purified arena. The writer wrote several inaccuracies regarding the art of hadith narration, and the science of doubt and modification, - the science of men - so he mentioned that the criterion of documentation or modification and doubt is purely subjective, and he say's the science of men is one of the most false sciences, and he claimed that Imam Ahmed did not hesitate to overturn the standards of validity in the hadith, and his words are in the narrators of the Musnad of Imam Ahmed, And (Abdullah) the son of Imam Ahmad, and his accusation of al-Qati'i of fabrication and lying. So I refuted these fallacies and followed them up with a statement of correctness from the methodology of Ahl al-Hadith, may God Almighty have mercy on them.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فلم تكن الانتقادات على السنة النبوية في الماضي مثل التي نراها اليوم؛ بل بات المنتقدون يستخدمون كل الوسائل الممكنة لمقاومة هذا الدين، واستبدال نصوص الوحيين بالعقل البشري، والتشكيك في صحة الأحاديث، وحَمَلتها.

وقد رَقَم عددٌ كبيرٌ من المؤلفين كتبًا تستهدف الأحاديث النبوية، بادِّعاءات غير صحيحة، **منها ما يتعلق بفن رواية الحديث النبوي، وعلم الرجال والجرح والتعديل.**

مما حدا بأتباع سنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بالتعقبات، والكشف عن هذه المغالطات، ديانةً لله –تعالى، وصيانةً لسنة نبيه –صلى الله عليه وسلم–

المشرفة، والذود عن ساحتها المطهرة، ومن ذلك ما كتبتُ في هذه الورقات اليسيرات من جملةٍ من التعقبات الحديثية على كتاب "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث".

مشكلة البحث:

يعد كتاب جورج طرابيشي "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث" من أهم الكتب المعاصرة التي اعتمدها المنتقدون للسنة النبوية، فاحتفوا به، ونقلوا نصوصه في صفحاتهم، وخاصة أن هذا الكتاب قد حوى نقولاً من أمهات كتب الحديث وكتب الجرح والتعديل، وغاص في مسائلها الدقيقة، واهتم بنقد علوم الحديث روايةً ودراية. وقد وقع الكاتب في أخطاء علمية كثيرة، يراها القارئ المتخصص عن كثب.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه بحثٌ متخصصٌ في التعقبات الحديثية، لأبرز مسائل هذا الكتاب المتعلقة بعلم الرجال، الجرح والتعديل؛ لإثبات الأخطاء العلمية التي قررها المؤلف بناء على حكم مسبقٍ، ومقدمةٍ خاطئة، كانت مقررة عنده من قبل، وأراد تأكيدها بصورة نقدية منهجية، بتطبيقها على كتب الحديث وعلومه المختلفة.

حدود البحث:

تعقُّبات حديثية على مغالطات طرابيشي لأبرز الأمثلة المتعلقة بفن رواية الحديث في الفصل المتعلق بـ"انتصار أهل الحديث"، والرد عليها وتفنيدها، وحصرتُ هذه التعقبات في خمسة مسائل: تعقبه في الدعوى بأن معيار التوثيق أو التعديل والجرح ذاتيٌ محض، وأن علم الرجال من أكذب العلوم، والزعم بأن الإمام أحمد لم يتردد في أن يقلب معايير الصحة في الحديث، وكلامه في رواة مسند الإمام أحمد، و(عبد الله) ابن الإمام أحمد. ثم ختمتها بدعواه المتعلقة بالقَطيعي، واتهامه بالوضع.

أهداف البحث:

١- شرف الدفاع عن ساحة السنة النبوية الشريفة.

٢- التعقبات الحديثية لأبرز مسائل هذا الكتاب المتعلقة بعلم الرجال، الجرح والتعديل.

٣- معرفة المنهجية التي سلكها الكاتب في محاولاته لنقد علوم السنة النبوية.

الدراسات السابقة:

لم أقف على أية تعقبات حديثية للكاتب لفصل "انتصار أهل الحديث"، فيما يختص بالجرح والتعديل، وعلم الرجال.

وهناك دراسات سابقة حول هذا الكتاب تناولت العيوب المنهجية في الكتاب، وكذلك دراسة تناولت حجية السنة، وهي:

١- رؤية جورج طرابيشي في تحرر بعض الفقهاء من النص: الإمام مالك نموذجًا، لجمال الش طيبة المجلة السورية للعلوم الإنسانية، بحث منشور عام ٢٠١٨م.

٢-الرد على طعونات المفكر جورج طرابيشي: الإمام مالك، من خلال كتابه "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث"، مريم اخلف، بحث منشور عام ٢٠١٨م.

٣- العيوب المنهجية عنده جورج طرابيشي في كتابه "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث": مالك بن أنس هامشٌ من الحرية. دلال العنزي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، بحث منشور عام ٢٠٢٣م.

٤- دعوى العقل التخريجي في الدراسة مختلف الحديث، متعب بن سالم الخمشي، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني في العراق.

٥- جورج طرابيشي ونقد الأحاديث من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث. براء نزار ريان، مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية، كلية الشريعة، جامعة قطر، بحث منشور عام ٢٠٢١م.

والكتب الثلاثة الأولى للرد على الطعونات الموجهة للإمام مالك. وذلك في الفصل الثالث المتعلق بالإمام مالك هامش من الحرية. أما الكتابان الأخيران

فيتناولان موضوع حجية السنة، والعقل التخريجي من الفصل السابع. وردود على أبرز الأمثلة لبعض نصوص الأحاديث النبوية التي ساقها طرابيشي في كتابه.

وأما بحثي هذا فيتناول المسائل المتعلقة بالجرح والتعديل من الفصل الثامن المسمى "انتصار أهل الحديث"، ولم أقف على من تناول تعقبات على هذا الفصل إطلاقًا.

منهج البحث:

اتبعتُ المنهج الاستقرائي التحليلي، وكذلك الحواري الجدلي.

خطة البحث:

قسمتُ هذا البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس.

المبحث الأول: التعريف بالكتاب، ومؤلفه.

المطلب الأول: عرضٌ موجزٌ لمحتويات الكتاب.

والمطلب الثاني: ترجمة موجزة لـ "جورج طرابيشي".

المبحث الثاني: تعقبات لأبرز المغالطات المتعلقة بالجرح والتعديل وعلم الرجال.

وفيه من المغالطات التي أوردها المؤلف ما يلي:

المطلب الأول: الدعوى بأن معيار التوثيق أو التعديل والجرح في فن رواية الحديث ذاتيٌ محض.

المطلب الثاني: في ادعائه بأن علم الرجال من أكذب العلوم!

المطلب الثالث: الزعم بأن الإمام أحمد، لم يتردد في أن يقلب معايير الصحة في الحديث.

المطلب الرابع: في رواة المسند، وكلامه عن (عبد الله) ابن الإمام أحمد.

المطلب الخامس: فيما يتعلق بالقَطيعي، واتهامه بالوضع.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

والله أسأل العون والسداد فيما أرقمه.

المبحث الأول
التعريف بالكتاب ومؤلفه

المطلب الأول: عرضٌ موجزٌ لمحتويات الكتاب:

قسّم طرابيشي كتابه "من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث. النشأة المستأنفة"، إلى ثمانية فصول، كالتالي:

الفصل الأول: الله والرسول: الشارع والمشرع له.

الفصل الثاني: من النبي الأمي إلى النبي الأممي.

الفصل الثالث: مالك بن أنس: هامشٌ من الحرية.

الفصل الرابع: الشافعي: تكريس السنة.

الفصل الخامس: أبو حنيفة: من الرأي إلى الحديث.

الفصل السادس: ابن حزم: وثنية النص.

الفصل السابع: العقل التخريجي.

الفصل الثامن: انتصار أهل الحديث.

كل هذه الفصول تدور حول فكرة التحول من الإسلام القرآني إلى الإسلام الحديثي، وتغييب فاعلية العقل لدى المسلمين – في نظر الكاتب.

والفصلان الأولان هما الأساس الذي ينطلق منه طرابيشي، بينما بقية الفصول هي قراءة في فكر عدد من الأئمة ورواة الحديث لإثبات نظريته القائمة على تغييب العقل!

المطلب الثاني: ترجمة موجزة لـ " جورج طرابيشي"[1]:

*** مولده:**

وُلد في مدينة حلب عام ١٩٣٩م.

*** أعماله:**

عمل مديرًا لإذاعة دمشق (١٩٦٣-١٩٦٤م)، ورئيسًا لتحرير مجلة دراسات عربية (١٩٧٢-١٩٨٤م)، ومحررًا رئيسيًا لمجلة الوحدة (١٩٨٤-١٩٨٩م).

أقام فترة في لبنان، ثم غادرها بسبب الحرب الأهلية، إلى فرنسا متفرغًا للكتابة والتأليف، إلى أن توفي فيها سنة (٢٠١٦م)، وعمره ٧٧ سنة.

*** إنتاجه العلمي:**

- اهتم بالترجمة، حتى بلغت ترجماته ما يزيد عن مئتي كتاب في تخصصات مختلفة، منها: الفلسفة، والأيديولوجيا، والتحليل النفسي، والرواية. وله مؤلفات في الماركسية والنظرية القومية، وفي النقد الأدبي للرواية العربية.

من أبرز مؤلفاته:

- من إسلام القرآن إلى إسلام الحديث.
- المعجزة أو سبات العقل في الإسلام.
- نظرية العقل: نقد نقد العقل العربي (ج١).
- إشكاليات العقل العربي: نقد نقد العقل العربي (ج٢).
- وحدة العقل العربي: نقد نقد العقل العربي (ج٣)
- العقل المستقيل في الإسلام: نقد نقد العقل العربي (ج٤).

---

(١) انظر: مجلة الأوان، وهي مجلة إلكترونية تهتم بالفكر النقدي. أسسها مجموعة من العقلانيين في فرنسا، ومنهم جورج طرابيشي، وأطلقوا على أنفسهم اسم «رابطة العقلانيين العرب». موقع جسد الثقافة –المهتم بدراسات طرابيشي http://aljsad.com/forum29/thread167363/

• مذبحة التراث في الثقافة العربية المعاصرة.

• مصائر الفلسفة بين المسيحية والإسلام.

• من النهضة إلى الردّة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة.

*** تكوينه العلمي:**

حصل على إجازة باللغة العربية، وحصل على درجة الماجستير في التربية من جامعة دمشق.

وقد مر في رحلته الفكرية بمراحل مختلفة، منها الفكر القومي، والثوري، والوجودي، والماركسي، والتحليل النفسي، وطبَّقها على الرواية العربية، ثم انتقل إلى فلسفة نظرية المعرفة، وتطور المفاهيم العلمية، وتطبيقها على التراث العربي الإسلامي.

ووصل طرابيشي إلى موقف نقدي جذري، والذي يعتبره الخيار الوحيد للمفكر.

المبحث الثاني
تعقُّبات لأبرز المغالطات المتعلقة بالجرح والتعديل وعلم الرجال

المطلب الأول
الدعوى بأن معيار التوثيق أو التعديل والجرح في فن رواية الحديث ذاتيٌ محض

يقول الكاتب: "المفاجأة التي يعدها لنا مصنف معرفة علوم الحديث، ومعه من قبله ومن بعده سائر "أهل الصنعة" هو أن معيار التوثيق أو التعديل والجرح بلغة مصنفي معاجم تراجم الرجال ذاتيٌ محض!

قال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يُعلّل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حُجَّة. وأخبرني أبو علي الحسين بن محمد ابن عبدويه الورَّاق بالري، قال: ثنا محمد بن صالح الكيليني، قال: سمعتُ أبا زرعة، وقال له رجل: ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديثٍ له علة، فأذكر علته، ثم تقصد ابن وارة –يعني: محمد بن مسلم بن وارة– وتسأله عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلِّله، ثم تميّز كلام كل منا على ذلك الحديث، فإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، قال: ففعل الرجل، فاتفقت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام[1].

وبديهي أن يكون معيار التوثيق أو التوهين ذاتيًا إلى هذا الحد، وليس له من دليل سوى حدس الحكم والقوة الافتراضية لذاكرته، التي تستطيع على هذا النحو أن تطبق فن الصيرفة على مئات الرواة، بل على آلافهم كما في بعض كتب الرجال، من دون أن يكون لها مرجع آخر، أو قوة ارتكاز غير أسمائهم.

---

(١) معرفة علوم الحديث، ١/١٧٤.

فلا غرو أن يتداخل الضعفاء مع الأقوياء، وأن يدرج إمام حافظ في قائمة المعدلين ما قد يدرجه إمام حافظ آخر في قائمة المجروحين". **انتهى كلامه**[١].

خلاصة قوله هذا: أن أحكام أئمة النقد ذاتية تحكمية، لا تستند إلى قواعد وأصول، يدل على ذلك عدة أمور، منها استبعاد أن يستطيع الناقد الإحاطة بما يرويه جميع الرواة الذين حكم عليهم، وعليه فهو يحكم بهواه دون دليل، ومنها ما جاء عنهم من اختلافات في كثير من الرواة، بل يأتي عن الناقد الواحد أشياء متعارضة، فهذه أمور أقامها المؤلف للدلالة على صحة كلامه، ثم نقل أمثلة عن أئمة الحديث.

وسأتعقب هذه الأمور بهذين الردين باختصار، ومنه يظهر صحة هذا القول أو زيفه.

الرد الأول: كلام النقاد حول وصف النقد بأنه إلهام، وأن الناقد لا حجة لديه حين حكمه يتضح بالتحليل الدقيق لكلامهم، والاستعانة بأساليب اللغة العربية، وما فيها من تشبيه واستعارة؛ فإن الناظر لأحكامهم، المتأمل في تحليل كلام النقاد تحليلاً دقيقًا يتضح له أن مقصودهم الأكبر منه شيئان: الأمر الأول: **بيان أن النقد يحتاج إلى موهبة لممارسته، فوق حاجته إلى تحصيل وسائله، وهذا معنى عباراتهم في تشبيهه بالإلهام، أي: أنه نتيجة تنقدح في ذهن الناقد بسرعة، بعد استعماله لأدوات النقد التي توافرت لديه، واكتسبها من خلال البحث عن الطرق، والتتلمذ على يد أهل الاختصاص، ومذاكرتهم.**

قال الشافعي: "وقد يزل القلم ويخطئ السمع، ويخون الحفظ، فيروي الشاذ من الحديث عن غير قصد، فيعرفه أهل الصنعة الذين قيَّضهم الله لحفظ سنن رسوله –صلى الله عليه وسلم– على عباده. وهو كما قال يحيى بن معين: لولا الجهابذة لكثُرتْ السَّتوقة[٢] والزيوف في رواية الشريعة، فمتى أحببت فهلُّم حتى

(١) ص٥٤٩– ٥٥٠.

(٢) السَّتوق: بضم السين وفتحها: زَيْفٌ بَهْرَجٌ، لا خير فيه. لسان العرب، ١٥٢/١٠.

أعزل لك منه نقد بيت المال، أما تحفظ قول شريح: إن للأثر جهابذة كجهابذة الورِق"[١].

وعن الأوزاعي أنه قال: "كنا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا كما يُعرض الدرهم الزيف، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا تركنا"[٢].

وإنما يحصل ذلك بسبب طول الممارسة ومعرفة دقائق هذا العلم.

قيل لعبد الرحمن بن مهدي: إنك تقول للشيء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك، فقال: هذا جيد، وهذا بهرج أكنت تسأله عمن ذلك، أو تسلم الأمر إليه؟ قال: لا، بل كنت أسلم الأمر إليه، قال: **فهذا كذلك؛ لطول المجالسة والمناظرة والخبر به** [٣].

وقول ابن مهدي عندما سُئل: "**الزم عملي هذا عشرين سنة؛ حتى تعلم منه ما أعلم**"[٤].

وقال ابن رجب بعد ذكره لأحاديث معلولة: "وإنما تحمل مثل هذه الأحاديث – على تقدير صحتها – على معرفة أئمة أهل الحديث الجهابذة النقاد، الذين كثرت ممارستهم لكلام النبي –صلى الله عليه وسلم، ولكلام غيره، ولحال رواة الأحاديث، ونقلة الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم، وكذبهم، وحفظهم، وضبطهم، **فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث يختصون بمعرفته، كما يختص الصيرفي الحاذق بمعرفة النقود جيدها ورديئها، وخالصها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر بانتقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عن سبب معرفته، ولا يقيم**

---

(١) انظر: دلائل النبوة، ٣١/١، الآداب الشرعية، ١٢٧/٢.

(٢) انظر: دلائل النبوة، ٣١/١.

(٣) انظر: جامع العلوم والحكم، ١٠٥/٢.

(٤) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢/ ٢٥٦.

عليه دليلًا لغيره، وآية ذلك أنه يعرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم، فيتفقون على الجواب فيه من غير مواطأة" [١].

والأمر الثاني لوصفهم هذا العلم بأنه إلهام: صعوبة فهم تطبيقات هذا العلم على غير المتخصص.

ويندرج تحت هذا كل ما جاء عن النقاد في وصف هذا العلم بأنه عند الجاهل كهانة، وكذلك تحذيرهم من إلقاء علم العلل على العامة، وكذلك قولهم: إن العالم لو سُئل عن حجته لم يكن لديه حجة.

ومن أوضح الردود على مثل هذا قول عبد الرحمن بن مهدي.

* قال علي بن المديني: أخذ عبد الرحمن بن مهدي على رجل من أهل البصرة لا أسميه حديثا قال: فغضب له جماعة قال: فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد، من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال: أرأيت لو أن رجلًا أتى بدينار إلى صيرفي فقال: انتقد لي هذا، فقال: هو بهرج يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟ فأقول: **الزم عملي هذا عشرين سنة؛ حتى تعلم منه ما أعلم**"[٢].

وقال أبو حاتم حينما جاءه رجلٌ من جُلَّة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم، ومعه دفترٌ فيه أحاديث يريد السؤال عنها، فعرضه على أبي حاتم. قال أبو حاتم: "فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديثٌ في حديث، وقلتُ في بعضه: هذا حديثٌ منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح.

فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وهذا باطل، وأن هذا كذب، أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت، وأني كذبت في هذا حديث كذا؟ فقلت: لا ما أدري هذا الجزء من رواية من هو، غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل،

---

(١) انظر: جامع العلوم والحكم، ٢/١٠٥.

(٢) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢/ ٢٥٦.

وأن هذا الحديث كذب. فقال: تدّعي الغيب؟ قلت: ما هذا ادعاء الغيب. قال: فما الدليل على ما تقول، قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنَّا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم، قال من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم. قال: هذا عجب. فأخذ، فكتب في كاغذ(١) ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إلي، وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل؛ قال: أبو زرعة: إنه كذب، قلت: والكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه كذب؛ قال أبو زرعة: باطل، وما قلت: إنه منكر؛ قال هو: منكر، وما قلت: إنه صحاح؛ قال أبو زرعة: هو صحاح.

فقال: ما أعجب هذا تتفقان في غير مواطأة فيما بينكما، فقلت: إنا لم نجازف، **وإنما قلنا بعلم ومعرفة قد أوتينا**، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارًا نبهرجًا(٢) يُحمل إلى الناقد، فيقول: هذا دينارٌ نبهرج، ويقول لدينار: هذا جيد، فإن قيل له: من أين قلت إن هذا نبهرج هل كنت حاضرا حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا. فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه إني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا، قيل: فمن أين قلت إن هذا نبهرج؟ قال: علمًا رُزقت، كذلك نحن رزقنا معرفة ذلك"(٣).

الرد الثاني: استبعاد المؤلف أن يكون باستطاعة الناقد الإحاطة بما يرويه جميع الرواة الذين حكم عليهم، والإحاطة بأحكامهم، وهذا لا يصلح دليلًا على صحة كلامه، ذلك أن الاستبعاد إذا خالف الواقع فلا قيمة له، والواقع أن هؤلاء

---

(١) كاغذ كلمة فارسية معربة، ومعناها: الورق والقرطاس. وانظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ١٥٣٣/٢.

(٢) البهرج والنبهرج: الرديء من الدراهم. لسان العرب، ٢١٧/٢.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ص١٨٣.

النقاد قد وقفوا على جميع روايات هؤلاء الرواة، ونظروا فيها، ووازنوا بينها من حيث هي روايات، ثم من حيث قوة كل راو في نفسه، ومقارنته بغيره من الرواة ممن يتطلب الأمر إجراء مقارنة بينه وبينهم، سواء كانت هذه المقارنة بينهم بصفة مطلقة، أو في شيخ لهم اشتركوا في الرواية عنه. والشواهد على وجود هذا الاطلاع على مرويات هؤلاء الرواة وأحوالهم كثيرة –كما سيأتي[١].

فالناقد إذا قال: فلان لم يرو إلا عن فلان، وفلان لم يرو عنه إلا فلان وفلان، وهذا الراوي له من الأحاديث كذا، وذاك الراوي لم يرو عنه فلان إلا كذا من الأحاديث، وهذا الراوي أخطأ في كذا من الأحاديث، واختلف فلان وفلان في هذا المقدار من الأحاديث، ونظرت في العدد الفلاني من أحاديث فلان، وفلان إذا تدبرت حديثه رأيت فيه الصحة، أو الاستقامة، أو الغلط، أو النكارة، إلى غير ذلك من الجوانب؛ **فإن كل هذا الأقوال تعتبر كافيةً للدلالة على أنهم إنما يحكمون على الرواة ومروياتهم بعد الاطلاع على أدوات الحكم، تارة بذكر ذلك مقرونًا بالحكم، وتارة بدونه.**

*** وقد سلك الأئمة النقاد عدة طرق في حكمهم على الراوي،**[٢] منها:

١– التأمل في أفعال الراوي وتصرفاته، والنظر في سيرته؛ فيستدل بذلك على ما وراءها، من صدق وكذب.

٢– إلقاء الأسئلة على الراوي، فيسأل الراوي لاختبار صدقه وتثبته عن أشياء، مثل تاريخ الولادة، والمكان الذي سمع فيه ممن روى عنه، وتاريخ السماع، وصفة من سمع منه.

٣– اختبار الراوي وامتحانه. وذلك بطريقتين:

الأولى: تلقين الراوي؛ فتدفع إليه أحاديث ليست من حديثه أصلاً، أو هي من حديثه، ولكن تم التصرف فيها بالقلب، فجعل إسناد هذا الحديث لمتن آخر، ومتنه

(١) وانظر لمزيد من الأمثلة: الجرح والتعديل، د. إبراهيم اللاحم، الفصل الثاني، ص٢٢٢.

(٢) المرجع السابق، ص٤٣.

لإسناد آخر، أو بالزيادة كأن يكون حديثًا مرسلاً، فيزاد فيه ذكر الصحابي، أو موقوفًا فيرفع إلى النبي –صلى الله عليه وسلم، أو يزاد في متنه ما ليس منه، وقد يتصرف فيها بالنقص؛ فإن قرأها الراوي كما دفعت إليه، أو أقرَ بها إن قرأت عليه حكم عليه بالتلقين، واعتبر ذلك خللا في حفظه وضبطه، مع بعض القرائن قد يتهم بالكذب والوضع، وإن تيقظ وانتبه لذلك عرف أنه ضابطٌ لحديثه متثبت في روايته.

الثانية: المذاكرة، وهي طرح موضوع للبحث بين اثنين أو أكثر، وقد يكون الموضوع مسألة فقهية، أو حديثية، أو لغوية، أو نحوية، أو غير ذلك.

٤– النظر في أصول الرواة وكتبهم.

٥– النظر في أحاديث الراوي ومروياته، منها:

أ– اعتداله ومجازفته في الراوية.

ب– مشاركته لغيره، أو تفرده.

ج– ثباته، أو اضطرابه فيما يرويه.

د– موافقته، أو مخالفته لغيره.

وبعد كل هذه الأدوات، وهذا الجهد المبذول من الأئمة لم يبق لدعوى استحالة معرفتهم وإحاطتهم بالراوي وأحاديثه شيء، وإنما يستبعد هذا منهم من لم يقرأ في كتبهم، ولم يطلع على سيرهم، وكيف أمكنهم أن يقوموا بكل هذا. فكيف لم يقرأ الكاتب هنا هذه الأدوات والجهد؟! وهو قارئٌ جيد، وممحصٌ للكتب، لكنه آثر الاندفاع إلى التلبيس على القارئ.

ويكفينا هنا أننا لو استعملنا "**الاستدلال العكسي**"، وطرحنا سؤالاً بسيطًا لأسقط هذا الدليل من أساسه، وهو: أن الناقد يُسأل عن رواة كثيرين، فيقول في بعضهم: لا أعرفه، أو ليس لي به علم، أو يتوقف في الجواب، أو ينقل حكم غيره، فما الذي ألجأه إلى هذا إذا كان حكمه على غير هؤلاء صدر عن تحكم دون دليل؟

وما الذي جعل الناقد يستثني هؤلاء من تحكمه مادام أن التحكم لا يحتاج تعبًا، ولا دليلاً؟

ثالثًا: المؤلف جعل من اختلاف النقاد في بعض الرواة دليلاً على أن أحكامهم عليهم صدرت بلا مستند سوى التحكم الذاتي، ولو أنصف لجعل هذا دليلاً على أنهم يسيرون وفق قواعد منضبطة، هي التي تحكم منهج البحث التاريخي؛ وذلك لأن من اختلف النقاد فيهم اختلافًا مؤثرًا عددهم قليل بالنسبة لمن لم يوجد فيهم اختلاف بهذه الصفة، ولو كانت أحكامهم مصدرها الذاتية والتحكم لكان الذي حدث هو العكس، فإن التحكم هو الذي يؤدي إلى العشوائية وكثرة الاختلاف.

على أن كثيرًا من صور الاختلاف بين النقاد ليست من اختلاف التضاد، وإنما هي من الاختلاف بانفكاك الجهة، وأمكن دون تكلف تنزيل الاختلاف على أحوال ليس بينها تضاد، كأن يكون مراد بعضهم تقوية الراوي في أول عمره، ومراد الآخر تضعيفه في آخر عمره، أو يكون من قواه نظر إلى قوته في كتابه، ومن ضعفه نظر إلى ضعفه في حفظه، أو يكون التوثيق والتضعيف بالنسبة لبعض شيوخه، أو لاختلاف بلدان الآخذين عنه، أو لاختلاف البلاد التي أخذ عن أهلها، إلى غير ذلك.

بل إن المتمعن في هذا يجده أكبر شاهد على بعد النقاد عن التحكم الذاتي، **وأنهم إنما يسيرون وفق قوانين منضبطة صارمة، لا تحابي أحدًا، ولا تحيف على أحد،** وذلك أنه يستحيل في العقل أن يؤدي التحكم الذاتي إلى هذا التفريق الدقيق، فلم يختر الناقد هذا الراوي بالذات ليفصل في حاله، ويعطيه هذه الأحكام المختلفة، خاصة إذا أضفنا إليها مقارنته للراوي بغيره من الرواة، فإن العشوائية والتحكم إذا كانا يؤديان إلى هذه الدقة والصرامة فلا بد أن يكونا من أعظم مناهج البحث العلمي.

ومن موارد الجمع بين أقوال النقاد إذا جاء ظاهرها الاختلاف كذلك أن يحمل على انفكاك الجهة من جانب آخر، وهو البحث في عدالة الراوي وضبطه،

فقد يكون بعض كلامهم يراد به حاله في العدالة، وأنه صدوق لا يتعمد الكذب، وبعضه يراد به في الضبط وأنه ضعيف فيه، أو العكس.

وقد تكون حال الراوي متوسطة، فتأتي عبارات النقاد في درجته بعضها يشير إلى ما فيه من قوة، وبعضها يشير إلى ما فيه من ضعف.

وبالاستدلال العكسي على المؤلف نخرج بأن ما يكون الاختلاف فيه بين النقاد حقيقيًا مؤثرًا فهو في الحقيقة –على قلته– دالٌ على سلامة منهجهم وانضباطه، فإن منهج البحث التاريخي من أصعب المناهج تطبيقًا؛ إذ هو بعد توافر أدواته، ووجود الناقد المتميز – يخضع للاجتهاد والنظر في الدلائل والقرائن، فهذا الاختلاف عند الإنصاف هو الدليل الأكبر على أنه لا تحكم، ولا عشوائية، وإنما هو البحث والنظر، ثم إصدار الأحكام، يدل على هذا أن الناقد نفسه عرضة للنقد، ونقده إنما يكون بنقد أدواته، وأحيانا بنقد الاجتهاد في هذه الأدوات.

من ذلك: أن يحيى بن سعيد القطان كان يُضعِّف همام بن يحيى البصري، ولا يُحدِّث عنه، وكان يُراجع في ذلك، ولا يقبل.

وخالفه كثير من النقاد في رأيه، حتى قال عبد الرحمن بن مهدي: "ظلم يحيى بن سعيد همام بن يحيى، لم يكن له به علم، ولا مجالسة" (١).

لكنه سرعان ما رجع عن قوله، وكف عما يقوله فيه، بعد مقارنة مروياته براوٍ آخر، قال عفان: "كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثيرٍ من حديثه، فلما قدم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه، فوجدناه يوافق همامًا في كثير مما كان يحيى ينكره عليه، فكفّ يحيى بعد عنه" (٢).

---

(١) تهذيب التهذيب، ٢٦/١٠.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٠٨/٩.

* وهذه شهادة أحد المستشرقين، وهو نمساوي الأصل، وهو محمد أسد نمساوي الأصل، وكان اسمه (ليوبولد فايس) قال: "إننا نتخطى نطاق هذا الكتاب إذا نحن أسهبنا في الكلام على وجه التفصيل في الأسلوب الدقيق، الذي كان المحدِّثون الأوائل يستعملونه للتثبت من صحة كل حديث، ويكفي من أجل ما نحن هنا بصدده أن نقول: إنه نشأ من ذلك علم تام الفروع، غايته الوحيدة البحث في معاني أحاديث الرسول، وشكلها، وطريقة روايتها"(١).

ثم إن أحكام النقاد في الرواة المختلف فيهم بين أيدينا، وكثير منها مذكور فيه وسيلة فحص الراوي والحكم عليه من قبل الناقد، فإن كانت هذه الوسائل في نظر المؤلف غير دقيقة؛ فليكن كلامه فيها ليُناقَش في ذلك، أما إطلاق الأحكام جزافًا هكذا فأبعد ما يكون عن منهج البحث العلمي الصحيح الذي يدّعيه المؤلف.

(١) الإسلام على مفترق الطرق، ص١٥٢.

المطلب الثاني

في ادِّعائه بأن علم الرجال من أكذب العلوم

قال المؤلف: "علم الرجال من أكذب العلوم، أو بالأحرى من أكثرها عدم مطابقة لموضوعه، فعلم الرجال ليس علمًا بالرجال، وبتصنيفهم إلى ثقات، أو ضعفاء، أو كذابين بما هم كذلك، بل هو ما بمعنى من المعاني علم إسقاطي؛ فهو ينسبهم إلى الصدق أو الكذب ليس تبعًا لصدقهم أو كذبهم فيما يروونه من روايات، بل تبعًا لمطابقة مضمون هذه الروايات، أو عدم مطابقتها للمذهب الذي ينتمي إليه مصنف طبقاتهم، وتبعًا لدرجات هذه المطابقة تطلق عليهم صفات ثقات، أو ضعفاء، أو وضاعين، فإذا كان مصنف الرجال من أهل السنة فإنه سيرمي كل من قد يروي حديثًا في الانتصار لعلي دون أبي بكر أو عمر بأنه شيعي، أو كوفي وضاع..."[1].

وهذا جنايةٌ واضحة على هذا العلم الجليل وأئمته ونقاده.

وقد تقدم في المسألة السابقة الكلام على وجه التفصيل عن "الطرق التي سلكها الأئمة النقاد للحكم على الرواة"، من التأمل في أفعال الراوي وتصرفاته، والنظر في سيرته، وإلقاء الأسئلة على الرواة لاختبار صدقهم، والنظر في أصول الرواة وأحاديثهم، وسبرها ومقارنتها برواية الثقات الأثبات؛ لمعرفة مدى ضبطهم، أو اضطرابهم.

أما ما يتعلق بكلامه عن أن مُصنِّف الرجال إذا كان من أهل السنة فسيرمي كل من يروي حديثًا في الانتصار لعلي رضي الله عنه –دون الانتصار لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما– بأنه شيعيٌ، أو كوفيٌ وضَّاع؛ فغير صحيح؛ فإن الناظر في كتب الجرح والتعديل يجد أن عددًا من الرواة الذين وُصفوا بالتشيع قد أخرج لهم

(١) ص٥٩٦.

البخاري ومسلم في الصحيحين، ومثال ذلك: الراوي "خالد بن مخْلد القَطَواني"، وصفه ابن سعد في الطبقات الكبرى بأنه مفرطٌ في التشيع(١). وقال أبو داود عنه: "صدوقٌ، لكنه يتشيع"(٢).

وكذلك الراوي "إسماعيل بن أبان الورَّاق، له مروياتٌ في الصحيحين، وقد قال عنه الذهبي: "صدوقٌ في نفسه، لكنه رافضيٌ بغيض"(٣). وأيضًا ما رواه ابن خزيمة في صحيحه عن الراوي "عبَّاد بن يعقوب"، فكان إذا روى عنه حديثًا قال: "حدَّثنا عبَّاد بن يعقوب، المتهم في رأيه، الثقة في حديثه"(٤).

المطلب الثالث

الزعم بأن الإمام أحمد، لم يتردد في أن يقلب معايير الصحة في الحديث

وكان مما قال: "ومن هنا لم يتردد ابن حنبل أن يحشو مسنده بالضعيف من الحديث، ما لم يتعارض مع المشهور منه، وما لم يرده حديث مضاد قوي السند".

وفي ذلك قال –على ما روي– لابنه عبد الله: "قصدت في المسند الحديث المشهور وتركت الناس تحت ستر الله، ولو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث: لست أخالف ما ضُعِّف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه(٥).

المتأمل لهذا القول يجده متهافتًا؛ وهذا تفسيرٌ غير مقبول لقول الإمام أحمد؛ فهل حشى أحمد مسنده بالضعيف، إلا إذا تعارض مع حديث مشهور، ولم يرد أقوى منه!

---

(١) الطبقات الكبرى ٨/٥٣٠.

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود ص٨٠.

(٣) ميزان الاعتدال ٥/٤٤.

(٤) انظر: صحيح ابن خزيمة (١٤٩٧).

(٥) ص٥٣٣.

وفي هذا إيهامٌ للقارئ أن الأصل في المسند الضعيف؛ بل الأصل أن يقول حشاه بالصحيح، والضعيف قليلٌ في مسنده.

ونظرة سريعة في أحاديث المسند تعطينا إحصائية لعدد الأحاديث، فمثلا في المجلد الأول ذكر محققو المسند أن عدد الأحاديث الصحيحة (٣٥٩) حديثًا، والحسنة (١١٠)، بينما كان عدد الضعيفة (٧٩)، أكثرها ضعفه خفيف[١].

وفي المجلد الثامن عدد الأحاديث المقبولة (صحيحة وحسنة) ١٨٧٨ حديثًا، والضعيفة ١٤٩ حديثًا [٢].

وفي المجلد الثامن والعشرين: عدد الأحاديث المقبولة (صحيحة وحسنة) ١٠٤٥ حديثًا، والضعيفة ٢٠٤ أحاديث [٣].

وفي المجلد الأربعين عدد الأحاديث المقبولة (صحيحة وحسنة) ٢١٥١ حديثا، والضعيفة ٢٢٧ [٤].

ثم إن الاستدلال بهذا الدليل فاسد؛ لاستدلاله بالنص على ما لا يدل عليه؛ فهذا الدليل فيه تصريحٌ من الإمام أحمد بأنه أخرج فيه الصحيح وغيره، وأنه لا يقدم على الحديث الصحيح شيئًا ألبتة.

– فإذا لم يكن في المسألة حديثٌ صحيح، وكان فيها حديثٌ ضعيف، وليس في الباب شيء يرده؛ عمل به، فإن عارضه ما هو أقوى منه تركه للمعارض القوي.

– وإذا كان في المسألة حديثٌ ضعيفٌ وقياس قدّم الحديث الضعيف على القياس.

---

(١) مقدمة تحقيق مسند أحمد –مؤسسة الرسالة، ٨١/١.

(٢) ٦/٨.

(٣) ٧/٢٨.

(٤) ٧/٤٠.

ثم إنه ليس الضعيف في اصطلاحه هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين؛ بل هو والمتقدمون يُقسِّمون الحديث إلى صحيح وضعيف، والحسن عندهم داخل في الضعيف بحسب مراتبه.

وأول من عرف عنه أنه قسَّمه إلى ثلاثة أقسام: أبو عيسى الترمذي، ثم الناس تبعٌ له بعدُ(١).

فالإمام أحمد يُقدِّم الضعيف الذي هو حسن عنده على القياس، ولا يلتفت إلى الضعيف الواهي الذي لا يقوم به حجة، بل ينكر على من احتج به، وذهب إليه.

قال شيخ الإسلام بن تيمية: "ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه، ولكن كان في عرف أحمد ابن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح، وضعيف. والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيفٍ متروك لا يحتج به، وإلى ضعيفٍ حسن"(٢).

وقال ابن رجب: "ومراده بالضعيف: قريبٌ من مراد الترمذي بالحسن" (٣).

وحسبك شهادات العلماء في درجة أحاديث المسند في الغالب الأعم، فمن ذلك: قال أبو موسى المديني: "لم يُخرِّج إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته"(٤).

وأشار في موضع آخر إلى أن الإمام أحمد في مسنده قد احتاط فيه إسنادًا ومتنًا، ولم يورد فيه إلا ما صحّ عنده (٥).

---

(١) انظر: الفروسية لابن القيم، ص٢٦٤.

(٢) الفتاوى، ٢٥/١٨.

(٣) شرح علل الترمذي، ص٢٥٩.

(٤) خصائص المسند، ص١٤.

(٥) الموضع السابق، ص١٦.

وقال السيوطي في مقدمة الجامع الكبير: "وكل ما في مسند أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقترب من الحسن".

وقال الصنعاني في مقدمة سبل السلام: "هذا أعظم المسانيد، وأحسنها وضعًا وانتقاءً، فإنه لا يدخل فيه إلا ما يحتج به".

ولا أحد ينكر بأن أحاديث المسند ليست كلها صحيحة، بل يوجد فيها الضعيف، ولكنه نادر.

لكن إيراد الإمام أحمد للضعيف ليس جهلاً منه، فإنه كان عالمًا بذلك؛ وإنما أورده لصنعة حديثية؛ فقد ورد عن عبد الله بن أحمد أنه قال: "هذا المسند أخرجه أبي من سبع مئة ألف حديث، وأخرج فيه أحاديث معلولة، بعضها ذكر عللها، وسائرها في كتاب (العلل)؛ لئلا يخرَّج في الصحيح"(١).

ولعل إيراده للضعيف يعود إلى عدة أسباب، منها:

١- أن يكون هذا الحديث أورده للمتابعة والاستشهاد، يدل على ذلك قوله: ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد.

وقال: "كنتُ لا أكتب حديث جابر الجعفي، ثم كتبته اعتبر به" (٢).

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة تعجيل المنفعة: "والضعاف إنما يورده للمتابعات".

٢ - أن يكون الحديث الضعيف في فضائل الأعمال، أو المغازي، ونحوها: لما روى النوفلي عنه أنه قال: "إذا روينا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الحلال، والحرام، والسنن، والأحكام؛ تشدَّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي -

(١) انظر: فهرسة ابن خير، ص١٤٠.

(٢) انظر: شرح العلل، ١/ ٣٨٦.

صلى الله عليه وسلم- في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكمًا أو يرفعه؛ تساهلنا في الأسانيد".

وقال: "الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها، حتى يجيء فيه حكم" (١).

٣ – أو أن هذا الحديث الضعيف لا يوجد في الباب غيره، ولم يرد خلافه، لما روي عنه أنه قال: "والحديث الضعيف أحب إليّ من الرأي". وفي رواية: "ضعيف الحديث أحب إلينا من رأي الرجال" (٢).

وقال ابن القيم: "وللضعيف عنده مراتب، إذا لم يجد في الباب أثرًا يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماع على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس" (٣).

٤ – وقد يكون كتبه لينظر فيه، وتوفي قبل أن يخرجه من المسند، أو أمر بإخراجه ونسي، كما قال الحافظ ابن حجر: "وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها، ثم صار يضرب عليها شيئًا، فشيئًا، وبقي منها بعده بقية" (٤).

وذكر إخراجه لحديث ضعيف، ثم قال: "والاعتذار عنه أنه مما أمر أحمد بالضرب عليه، فترك سهوا، أو ضُرب وكُتب من تحت الضرب" (٥).

٥ – وقد يكون هذا الضعف المحتمل لأجل راوٍ ضعيفٍ عند غيره، لكنه ثقة عنده.

ثم إن مستند المؤلف هنا في حكاية الإمام أحمد السالفة ما هو إلا دليلٌ ضده، ودليلٌ على عكس كلامه؛ وهو أن الإمام لم يقصد في مسنده سوى إخراج الصحيح والمقبول، بدليل سياق هذ الكلام عن الإمام أحمد: "لست أخالف ما فيه

(١) انظر: الكفاية في معرفة أصول الرواية، ص٢١٣.

(٢) انظر: القول البديع، ص٢٥٥.

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ٥٦/٢.

(٤) مقدمة تعجيل المنفعة.

(٥) القول المسدد، ص٢٣.

ضعف، إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه". والذي كان سبب وروده حديث ربعي عن حذيفة، الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد.

فهذا الحديث الذي استشكل عبد الله بن الإمام أحمد وجوده في المسند، [أي: حديث ربعي عن حذيفة قال الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد]، وضعَّفه الإمام أحمد، وقال بأن الأحاديث بخلافه؛ هو سبب ورود قول الإمام أحمد الذي ذكره طرابيشي، فلما قال عبد الله لأبيه: "فقد ذكرته في المسند"، كان جواب الإمام أحمد: "قصدتُ في المسند الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله –تعالى، ولو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك –يا بني– تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف، إذا لم يكن في الباب ما يدفعه".

وهذا الحديث مما ضرب عليه الإمام أحمد في مسنده، وأمر بإخراجه من المسند أثناء تنقيحه ومراجعته لكتابه، فدلّ صنيعه هذا على أنه كان ينتقي أحاديثه، وأراد ألا يروي في المسند إلا عن الرواة الثقات. قال أبو موسى: "وإن صح فلعله كان أولاً، ثم أخرج منه ما ضعف، لأني طلبته في المسند، فلم أجده" (١).

لكنه توفي قبل إكمال تنقيحه، قال ابن الجزري: "وقد عاجلته المنية قبل تنقيح مسنده" (٢).

(١) انظر: خصائص المسند، ص٢١.

(٢) انظر: المصعد الأحمد، ص١٠.

المطلب الرابع

في رواة المسند، وكلامه عن (عبد الله) ابن الإمام أحمد

قال: "المسند لم يكن من رواية أحمد، بل من رواية ابنه عبد الله عنه بعد وفاته، وهذا الأخير لم يتردد في أن يلحق به ما يشاكله ويضم إليه من مسموعاته ما يشابهه، ويماثله" (١).

المسألة الأولى: يشير الكاتب هنا إلى أن المسند خليطٌ من روايات أحمد بابنه عبد الله، كتبه بعد وفاة أبيه، في محاولة يائسة للتشكيك والطعن في المسند.

وجواب ذلك من وجوه:

أولا: لا إشكال في صنيع عبد الله بن أحمد، وأهل الصنعة يدركون التمييز بينها بالنظر في الأسانيد، فمن المعلوم أن مسند أحمد –رحمه الله– يرويه عنه ابنه عبد الله، ويرويه عن عبد الله: أبو بكر القَطيعي، فما كان من أحاديث أحمد فيه فلا بد من أن يذكر فيها اسمه، وهي – عادةً – تكون مُصدَّرة بقول القَطيعي: (حدثنا عبد الله: حدثنا أبي..)، وهذا النوع هو الغالب على [المسند]، وما كان من زيادات عبد الله؛ يقول القَطيعي فيها: حدثنا عبد الله: حدثنا فلان بن فلان ...) يُسمِّي شيخه الذي هو غير أبيه.

ثانيًا: ليس هذا بالأمر الذي تفرّد به عبد الله بن أحمد، بل هو أسلوب معروف عند المتقدمين، وخاصة عند علماء الحديث، وفقهائه، يروي أحدهم الكتاب عن مؤلفه، ثم لا يرى حرجًا بأن يزيد من عنده، بعبارة صريحة يعزوها لنفسه؛ تُزيل الوهم الذي قد يقع للقارئ في نسبتها للمصنف.

كزيادات ابن صاعد على كتاب الزهد لعبد الله بن المبارك، وزيادات الربيع بن سليمان على كتاب الأم للشافعي(٢).

---

(١) ص٥٣٥.

(٢) انظر: الذب الأحمد، ص٢٣، "باختصار".

المسألة الثانية: يشعر القارئ بأن قوله هذا فيه محاولة منه للتشكيك في صحة نسبة المسند للإمام أحمد! والجواب عن هذا من وجوه:

أولا: أن الكاتب قد ناقض نفسه بنفسه في موضع آخر، باعترافه في الكتاب نفسه ص٥٣٦ أن الإمام أحمد سمى كتابه "الإمام"، فقال المؤلف طرابيشي: "الإمام أحمد سماه إمامًا". فكيف أشار إليه، وسماه إمامًا؟ فمن هنا عُلم بطلان ادّعائه، والتناقض دليل البطلان.

ثانيًا: في هذا تناقضٌ محض، فلم يثبت الكاتب على رأي واحد في كلامه: هل اختلطت أحاديث المسند بزيادات عبد الله؟ أو إن جميع أحاديث المسند من رواية عبد الله بعد وفاة أبيه!

ثالثًا: وردت عدة روايات تُثبت بما لا يدع مجالا للشك أن المسند صُنِّف على حياة الإمام أحمد.

منها على سبيل المثال: ما نقل العُقيلي عن عبد الله بن أحمد، أنه سأل أبيه عن عبد العزيز بن أبان. فقال: "لم أخرج عنه في المسند شيئًا، قد أخرجتُ عنه على غير وجه الحديث، فلما حدّث بحديث المواقيت تركته" (١).

وقال حنبل بن إسحاق: "جمعنا عمي لي، ولصالح، ولعبد الله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه مني –يعني: تامًا– غيرنا، وقال لنا: "إن هذا الكتاب قد جمعته، وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفًا، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا فليس بحجة"(٢).

(١) ضعفاء العقيلي، ص٢٤٤.

(٢) انظر: خصائص المسند، ص٢٢.

وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: "لم كرهتَ وضع الكتب، وقد عملتَ المسند؟" فقال: "عملتُ هذا الكتاب إمامًا؛ إذا اختلف الناس في سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم– رُجع إليه" (١).

وعن أبي بكر يعقوب المطوعي قال: "اختلفتُ إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل ثنتي عشرة سنة، وهو يقرأ المسند على أولاده"(٢).

المطلب الخامس

فيما يتعلق بالقَطيعي، واتهامه بالوضع

قال: " والحال أن أهل المعرفة هؤلاء اتهموا القَطيعي بما هو أكثر من الوضع.

فقد رماه الخطيب البغدادي بأنه وإن يكن صاحب سنة، وكثير السماع عن عبد الله بن أحمد، إلا أنه اختلط في آخر عمره، وخرف، حتى كان لا يعرف شيئًا مما يقرأ"

البرقاني: القَطيعي وإن يكن صدوقًا لا شك في سماعه ... فقد كان فيه بله، فلما غرفت القطيعة، غرق شيئًا من كتبه، فنسخ بدل ما غرق من كتاب، لم يكن من سماعه"(٣).

المسألة الأولى:

في هذا القول جنايةٌ على القَطيعي! وفيه اعتمادٌ على ذكر التجريح دون التعديل، وهذا حيادٌ عن الموضوعية والإنصاف العلميَيْن.

ونسب لأهل المعرفة –على حد زعمه– بأنهم رموه بأكثر من الوضع، وهو الاختلاط!

---

(١) انظر: خصائص المسند، الموضع السابق.

(٢) نقله ابن الجوزي في المناقب، ص٢١٠.

(٣) ص٥٣٦.

وهذا جهلٌ فاضح بمراتب الجرح، ولا غرابة في صنيعه هذا؛ فإن من خاض في غير فنه أتى بالعجائب، والفارق كبيرٌ بين الراوي الوضّاع الذي لا يُقبل حديثه البتة، والمختلط الذي يُصنَّف ضمن سوء الحفظ؛ فالمختلط يُنظر في حديثه؛ فما كان قبل الاختلاط قُبل، وما كان بعد رُد [(١)].

والفرق بيّنٌ ظاهرٌ لكل من عنده معرفة قليلة بعلوم الحديث، فكيف يجهل المؤلف مثل هذا بعد استعراض كلامه وغوصه في كثير من المسائل الدقيقة جدًا.

المسألة الثانية:

أما ما رُمي فيه أبو بكر القَطيعي فهذا محل نظر؛ لأن سماع القَطيعي للمسند قبل الاختلاط، فإن ابن المذهب أبا علي التميمي –راوي المسند عن القَطيعي– قد سمع منه قبل الاختلاط.

قال الحافظ العراقي: "وعلى تقدير ثبوته، فمن سمع منه في حال صحته: الحاكم والدارقطني، وابن شاهين، والبرقاني، وأبو نعيم، وأبو علي التميمي –راوي المسند عنه؛ فإنه سمعه عليه سنة ست وستين، ومات سنة ثمان وستين وثلاث مئة".

قال الحافظ ابن حجر عن القطيعي: " كان سماع أبي علي بن المذهب منه لمسند الإمام أحمد قبل اختلاطه، أفاده شيخنا أبو الفضل بن الحسن [أي: العراقي]"[(٢)].

ونقل المؤلف طرابيشي كلام البرقاني مبتورًا بما يناسب ويؤيد قوله، وهذا تحريفٌ للنص ببتره وتعميمه على الأحاديث، واستدلالٌ بالنص على ما لا يدل عليه.

---

(١) انظر: معرفة علوم الحديث، ص٣٩٨.

(٢) انظر: لسان الميزان، ١/ ١٤٥.

وهنا أُورد نص البرقاني كاملا، قال: "غرقت قطعة من كتبه، فنسخها من كتاب ذكروا أنه لم يكن سماعه فيه؛ فغمزوه لأجل ذلك، وإلا فهو ثقة، وكنت شديد التنقير والتنفير عنه، حتى تبيّن عندي أنه صدوق، لا يُشك في سماعه. قال: وسمعتُ أنه مجاب الدعوة" (١).

وقد أجاب ابن الجوزي على غرق هذه القطعة، فقال: "ومثل هذا لا يُطعن به عليه؛ لأنه لا يجوز أن تكون تلك الكتب التي غرقت قد قُرئت عليه، وعورض بها أصله، وقد روى عنه الأئمة كالدارقطني، وابن شاهين، والبرقاني، وأبي نعيم، والحاكم" (٢).

وردّ هذا الكلام الحافظ ابن حجر، ووصف هذا القول بأنه غلوٌ وإسراف، وقال عن القَطيعي: "وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه"(٣) .

المسألة الثالثة:

قد أجمع العلماء على توثيق القَطيعي وتصديقه، والاحتجاج بروايته، وذلك يعني تبرئة القَطيعي من الوضع.

فمن أمثلة ما قيل عن القَطيعي: قال الخطيب: "لا أعلمُ أحدًا ترك الاحتجاج به"(٤). وقال الحاكم: "ثقة مأمون"(٥). قال الحافظ ابن حجر: "أبو بكر القَطيعي صدوقٌ في نفسه، مقبول، تغيّر قليلا"(٦).

وتقدم الكلام على تغيره واختلاطه، وأنه غير مؤثر في الحكم عليه؛ لأن ذلك كان بعد السماع والنقل عنه.

---

(١) انظر: السير، ٢١٢/١٦، وتاريخ بغداد، ٧٤/٣.

(٢) المنتظم، ٩٣/٧.

(٣) لسان الميزان، ١٤٥/١.

(٤) تاريخ بغداد، ٧٣/٤.

(٥) انظر: ميزان الاعتدال، ٨٨/١.

(٦) المرجع السابق.

المسألة الرابعة:

رمى الكاتب القَطيعي بالوضع، وأنه زاد أحاديث موضوعة في المسند [١].

وجواب ذلك من وجهين:

أجمع العلماء على توثيق القَطيعي وتصديقه، والاحتجاج بروايته، وذلك يعني تبرئة القَطيعي من الوضع –كما تقدّم بيانه.

بعد دراسة مستفيضة من الشيخ الألباني للمسند والبحث في مسألة موضوعات القَطيعي خرج بنتيجة قال فيها: "وجملة القول: إنني لم أجد في مسند أحمد ولا حديثًا واحدًا من زيادات القَطيعي فيه، وذلك بعد البحث الطويل، والصبر المديد"[٢].

فإذا لم يكن للقَطيعي أصلا زيادات في المسند فهذا يعني انعدام القول بالوضع.

(١) ص٥٣٦.

(٢) الذب الأحمد، ص٦٩.

الخـــاتمـــة

في نهاية المطاف أشكر الله –تعالى– على ما يسّر لي في هذا البحث، وأسأله –سبحانه– أن يجعل التوفيق حليفه، والإخلاص صبغته، والقبول ثمرته، وأن ينفع به من قرأه وجمعه؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما يطيب لي أن أُبين **أهم ما توصلت إليه من نتائج** بعد انتهاء البحث وتمامه، فكان منها:

– اعتماد المؤلف ومن سلك منهجه على نصوص مفردة متقطعة وبترها، بما يخدم ادعائه، وهذا ظاهر في مجمل أبحاث أرباب الهوى.

– يورد المؤلف مقدمات جزئية ضعيفة بنى عليها نتائج ضخمة فضفاضة، لا تتناسب تلك المقدمات مع نتائجها، كما في معرض كلامه عن اتهام أئمة الجرح والتعديل، وحكمهم على الرواة بأنه ذاتي محض بلا أدوات ولا معرفة، وأيضًا في مثل كلامه القادح في رواة مسند الإمام أحمد.

– وضع النصوص في غير موضعها، والاستدلال بها على ما لا يدل عليه النص، كاستشهاده بقول الإمام أحمد في: لستُ أخالف ما ضُعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه.

ومن أبرز التوصيات:

– إكمال التعقُّبات على مغالطات طرابيشي المتعلقة بعلم الرجال والجرح والتعديل؛ لتشمل كافة فصول الكتاب.

– قيام النخب الدينية والاجتماعية بدورها المنشود في صد هجمات الطاعنين في السنة النبوية.

– ضرورة الكشف والتمحيص والتدقيق للكتب التي تعمدت التسلط على تراث الأمة، وخصوصًا في العلوم الدقيقة المتخصصة التي لا يستطيع الغوص فيها غير المتخصص.

– قيام المتخصصين بالسنة النبوية بواجبهم في الحَدِّ من نشر الأحاديث الواهية والموضوعة، والقصص والسير غير الثابتة.

هذا حاصل جهد المقل، وهو ما استطعتُ تقديمه في هذا البحث، كما أنه كغيره عرضة للخطأ والزلل، فالكمال لله وحده، وهو يمحو الزلل، ويعفو عن كثير، ولا حول ولا قوة لنا إلا به.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

فهرس المصادر والمراجع

١. **الآداب الشرعية والمنح المرعية:** أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد الحنبلي، الناشر: عالم الكتب.

٢. **الإسلام على مفترق الطرق:** محمد أسد (نسخة الكترونية).

٣. **إعلام الموقعين عن رب العالمين:** أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: أبو عبيدة مشهور آل سلمان. دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٤. **تاريخ بغداد:** أبو بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م.

٥. **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة:** أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر . بيروت، الطبعة الأولى . ١٩٩٦م.

٦. **تهذيب التهذيب:** أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٧. **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم:** زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: د. محمد الأحمدي، الناشر: دار السلام، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٨. **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

٩. **الجرح والتعديل:** د. إبراهيم اللاحم، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٤م.

١٠. **الجرح والتعديل:** أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن– الهند، دار إحياء التراث العربي–بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ– ١٩٥٢م.

١١. **خصائص مسند الإمام أحمد:** أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد

الأصبهاني المديني، **الناشر**: مكتبة التوبة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٢. **الذب الأحمد الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد:** محمد ناصر الدين الألباني الناشر: دار الصديق، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٣. **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل:** سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني. المحقق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٤. **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٥. **صحيح ابن خزيمة:** أبو بكر محمد بن إسحاق تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

١٦. **الطبقات الكبرى:** أبو عبد الله محمد بن سعد. تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٧. **الفتاوى الكبرى:** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم- ابن تيمية الحراني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٨. **الفروسية:** محمد بن أبي بكر، شمس الدين ابن قيم الجوزية، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس - السعودية - حائل، الطبعة الأولى، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.

١٩. **القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد:** أبو الفضل أحمد بن علي - ابن حجر العسقلاني، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٢٠. **الكفاية في معرفة أصول الرواية:** الخطيب البغدادي، تحقيق: ماهر الفحل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.

٢١. **لسان العرب:** أبو الفضل محمد بن مكرم، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
٢٢. **لسان الميزان:** أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.
٢٣. **مسند الإمام أحمد بن حنبل:** أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٢٤. **المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد:** شمس الدين محمد ابن الجزري، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤١٠هـ.
٢٥. **معرفة علوم الحديث:** أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بابن البيِّع، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
٢٦. **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية:** تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم– ابن تيمية الحراني، المحقق: محمد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م.
٢٧. **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:** محمد بن علي الفاروقي الحنفي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج. نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي. مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة الأولى – ١٩٩٦م.
٢٨. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣م.